

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٣٩

الأربعاء، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير/السيدة جاردو دارنو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد مايزن
	البرازيل	السيدة إسبشيت مايا
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبا بامبو
	غانا	السيد أغيمان
	كينيا	السيد أورينا
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-60386 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): تُكرس إحاطة اليوم للتقرير الثالث والعشرين للأمم العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). تمتد الفترة المشمولة بالتقرير من ١٧ حزيران/يونيه إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر.

الفقرة ٢ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تدعو إسرائيل إلى أن،

”توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً“.

ومع ذلك استمرت أنشطة الاستيطان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة بين ١٩ و ٢١ تموز/يوليه، أقام المستوطنون الإسرائيليون خياماً في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة في حملة حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق من جانب منظمة استيطانية لإقامة بؤر استيطانية جديدة. وفي وقت لاحق أزالته السلطات الإسرائيلية الخيام لأنها كانت غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي.

في ٢٥ تموز/يوليه، وضعت السلطات الإسرائيلية خطاً لبناء ١٢١٥ وحدة سكنية في موقع القناة السفلى، المتاخم لكيويتس رمات راحيل وحي أم طوبا الفلسطيني. بعض هذه الوحدات مخصصة للبناء عبر الخط الأخضر في القدس الشرقية المحتلة.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، نقضت المحكمة العليا الإسرائيلية حكمها السابق الذي أمر بإخلاء المستوطنين من البؤرة الاستيطانية غير القانونية ميزبي كراميم، بالقرب من رام الله. وقبلت المحكمة حجة الحكومة بأن الأرض الفلسطينية في المنطقة قد خصصت للمستوطنين بحسن نية وأنه ينبغي تطبيق مبدأ ما يُسمى تنظيم السوق.

وفي ٢٨ تموز/يوليه، انتقل مستوطنون إسرائيليون، برفقة قوات الأمن الإسرائيلية، إلى منزل فارغ يمتلكه فلسطيني في منطقة حاء - ٢ في مدينة الخليل. وهذه هي ثاني عملية استيلاء على منزل فلسطيني في منطقة حاء - ٢ هذا العام.

وفي ٥ أيلول/سبتمبر، وضعت السلطات الإسرائيلية خطاً لبناء ٧٠٠ وحدة في مستوطنة جفعات حشاكيد المزمع إنشاؤها في القدس الشرقية، والمتاخمة للحيين الفلسطينيين بيت صفافا وشرفات.

كذلك استمرت عمليات الهدم والمصادرة لمبانٍ يملكها الفلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. لقد هدمت السلطات الإسرائيلية ٣١٦ منشأة أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها بدعوى عدم حصولهم على تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل - والتي من المستحيل تقريباً على الفلسطينيين الحصول عليها. وأدت تلك الأفعال إلى تشريد ٢٣٧ شخصاً، من بينهم ١١٦ طفلاً؛ وكان ٤١ من تلك المنشآت ممولة من المانحين.

في ٢١ تموز/يوليه، قبلت المحكمة العليا الإسرائيلية جزئياً استئناف قدمته أسرة فلسطينية مهددة بالطرد في حي سلوان في القدس الشرقية، فجمدت أمر الطرد إلى حين الانتهاء من الإجراءات في محكمة أدنى درجة.

وفي ٢٥ تموز/يوليه و ٨ آب/أغسطس، هدمت قوات الأمن الإسرائيلية أربعة منازل تعود ملكيتها لأفراد أسر فلسطينية اتُهموا أو أُدينوا بقتل إسرائيليين في نيسان/أبريل وأيار/مايو، مما أدى إلى تشريد ٣١ شخصاً، من بينهم ١٣ طفلاً.

واستمر تزايد الضغوط الإسرائيلية على مجتمعين محليين فلسطينيين لمغادرة منزلهما في المنطقة (ج). وفي ١٢ تموز/يوليه،

الصحة في غزة، أُصيب ٣٦٠ فلسطينياً، من بينهم ١٥١ طفلاً و ٥٨ امرأة. وأفاد مسؤولون إسرائيليون بأن إسرائيليين اثنين أُصيبا بجروح متوسطة وعلى الأقل ٦٢ شخصا بجروح طفيفة، من بينهم تسعة أطفال. ودُمر ما لا يقل عن ١٠ منازل تدميراً كاملاً وتضرر ٤٨ منزلاً بشدة وأصبحت غير صالحة للسكن. ووفقاً لسلطات غزة، تضررت أكثر من ٦٠٠ وحدة سكنية، مما أدى إلى تشريد ٨٤ أسرة.

لقد قُتل مدني إسرائيلي واحد وأحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، بينما أُصيب ٥٠ إسرائيلياً وثمانية من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية بجروح على أيدي فلسطينيين في اشتباكات وهجمات بإلقاء الحجارة وإلقاء الزجاجات الحارقة، وحوادث أخرى. كانت غالبية هذه الهجمات برشق الحجارة على إسرائيليين، بمن فيهم مستوطنون، أسفرت عن إصابات وأضرار للممتلكات الإسرائيلية.

ونفذت قوات الأمن الإسرائيلية ٩٠٦ عملية تفتيش واعتقال في الضفة الغربية أسفرت عن اعتقال ١٥٢٨ فلسطينياً. وفي ١٩ حزيران/يونيه أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني أعزل يبلغ من العمر ٥٣ عاماً فأردته قتيلاً بينما كان يحاول دخول إسرائيل بغرض العمل من خلال فجوة في الجدار الفاصل بالقرب من قلقيلية وفقاً للتقارير. وفي ٢٤ حزيران/يونيه قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينياً يبلغ من العمر ١٦ عاماً بينما كان يلقي الحجارة في قرية سلواد بالقرب من رام الله.

وفي قرية جباع بالقرب من جنين أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار في ٢ تموز/يوليه على فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ عاماً فأردته قتيلاً بعد أن ألقى زجاجات حارقة وفقاً للتقارير. وفي حادث منفصل وقع في ٦ تموز/يوليه قُتل فلسطيني آخر أثناء هروبه في عملية تفتيش. وفي ٥ تموز/يوليه أُصيب رجل إسرائيلي بجروح خطيرة بعد طعنه في بني براك في وسط إسرائيل. واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية رجلاً فلسطينياً للاشتباه في تنفيذه هجوماً. وفي ١٩ تموز/يوليه طعن فلسطيني إسرائيلياً وأصابه في حافلة في القدس. وفي وقت لاحق أطلق مدني إسرائيلي النار على ذلك الشخص الذي شن الهجوم وأصابه

قامت ١٦ أسرة من أصل ٣٥ أسرة تشكل التجمع الرعوي في رأس النين بمغادرة المنطقة بعد أن واجهت أعمال عنف وعمليات هدم ومصادرة متصلة بالمستوطنين.

وفي مسافر يطا، استمرت القيود المفروضة على الحركة، بما في ذلك القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، كما استمرت عمليات اعتقال السكان الفلسطينيين. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أيدت المحكمة العليا الإسرائيلية قرار القائد العسكري برفض إذن التخطيط الذي طلبه المجتمع المحلي في مسافر يطا. وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ أوامر الهدم حتى ٢٩ سبتمبر/أيلول.

وفي ١٢ تموز/يوليه، أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها ستضحي قدماً في ست خطط لإنشاءات فلسطينية في المنطقة (ج).

الفقرة ٢ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تدعو إسرائيل إلى،

”اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير“.

للأسف، ما زال العنف اليومي مستمراً.

وإجمالاً في الضفة الغربية، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٢٩ فلسطينياً، من بينهم ستة أطفال، وجرحت ٨١٣ ١ فلسطينياً، من بينهم ٢٧ امرأة و ١٩٤ طفلاً، خلال العمليات الأمنية، والمظاهرات، والاشتباكات، وحوادث إلقاء الحجارة، والهجمات، والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين، وحوادث أخرى. ومن بين تلك الإصابات، كان استنشاق الغاز المسيل للدموع السبب في ٢٠٦ ١ إصابة والذخيرة الحية السبب في ٢٠٢ إصابة. بالإضافة إلى ذلك، ارتكب مستوطنون إسرائيليون أو مدنيون آخرون ١٢٨ هجوماً ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة ٥١ شخصاً و/أو إلحاق أضرار بممتلكات فلسطينية.

في غزة، وخلال التصعيد الذي حدث في آب/أغسطس بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة، قُتل ٤٩ فلسطينياً، منهم ٢٦ مدنياً على الأقل، من بينهم أربع نساء و ١٧ طفلاً. ووفقاً لوزارة

قوات الأمن الإسرائيلية بمطرقة وأصابه بجروح على الأرجح قبل أن تطلق قوات الأمن الإسرائيلية النار عليه وتقتله. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر قُتل ضابط من قوات الأمن الإسرائيلية ورجلان فلسطينيان مسلحان في تبادل لإطلاق النار بالقرب من معبر الجلمة في جنين. وكان أحد الفلسطينيين القتلى ضابط مخابرات في قوات الأمن الفلسطينية. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ عاما وأردته قتيلًا أثناء محاولته إطلاق زجاجة حارقة خلال اشتباكات وقعت في كفر دان بالقرب من جنين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): السيد فينسلاند هل يمكنكم أن تقدموا لنا باقي روايتكم عن هذه الحوادث خطيا وأن تنتقلوا إلى مضمون إحاطتكم ؟

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): يمكنني بالتأكيد أن أفعل ذلك خارج نطاق الإجراءات العادية للعرض الشفوي. بناء على طلبكم، سيدي الرئيس، سأعود إلى ملاحظات الأمين العام ولكنني أود أن يسجل ذلك في المحضر.

ختامًا، أود أن أشاطر الأمين العام ملاحظاته على تنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

”ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء استمرار التوسعات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومحاولات بعض الإسرائيليين زيادة توسيع الوجود الاستيطاني بإنشاء بؤر استيطانية غير قانونية أيضا بموجب القانون الإسرائيلي. ويساورني القلق أيضا إزاء احتمال أن يشكل قرار المحكمة العليا في موقع ميتزبي كراميم الاستيطاني سابقة لإضفاء الشرعية على بؤر استيطانية إضافية بموجب القانون الإسرائيلي. وأكرر التأكيد على أن ليس للمستوطنات أساس قانوني وأنها تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأحث حكومة إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فورًا.

”ولا تزال عمليات هدم ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين تشكل مصدر قلق بالغ. ويساورني قلق خاص إزاء الحالة الراهنة

بجروح. وفي ٢٦ تموز/يوليه أطلقت القوات الإسرائيلية النار على رجل أعزل يبلغ من العمر ٥٩ عاما يعاني من إعاقة عقلية عند نقطة تفتيش حوارة في جنوب نابلس. فتوفي ذلك الرجل بعد ذلك متأثرًا بجراحه.

وفي ٩ آب/أغسطس قتلت قوات الأمن الإسرائيلية في نابلس أربعة فلسطينيين، من بينهم قائد عسكري كبير وشابا يبلغ من العمر ١٦ عاما بينما أصيب ٧٦ شخصا بالذخيرة الحية أثناء عملية تفتيش واشتباكات لاحقة. وفي اليوم نفسه قتلت قوات الأمن الإسرائيلية شابا يبلغ من العمر ١٦ عاما في الخليل بينما كان يرشقه بالحجارة. وفي ١٤ آب/أغسطس أطلق فلسطيني النار على مجموعة من المصلين اليهود في البلدة القديمة في القدس. وأصيب ثمانية مدنيين، من بينهم امرأة حامل، اثنان منهم في حالة خطيرة وألقي القبض على الجاني. وفي ١٥ آب/أغسطس أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني فأردته قتيلًا خلال عملية تفتيش واشتباكات لاحقة في كفر عقب شمال القدس. وقالت قوات الأمن الإسرائيلية أن الرجل كان يحاول طعن الضباط، وهو الادعاء الذي نفاه شاهد عيان. وفي ١٧ آب/أغسطس أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني وقتلته بالقرب من قبر يوسف في نابلس وأصابت ثلاثة آخرين بالذخيرة الحية وفقا للإجراءات المتبعة في اشتباكات وقعت بعد أن ألقى فلسطينيون الحجارة وأطلقوا النار على حافلات تقل مصلين يهود إلى الموقع كما أفادت التقارير. وفي ٣٠ آب/أغسطس أطلق فلسطينيون النار على سيارة بداخلها خمسة مصلين يهود مما أدى إلى إصابة اثنين أثناء دخولها المنطقة (أ) دون تنسيق مسبق وبطريقة غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. وفي ١٩ آب/أغسطس أطلق النار على رجل فلسطيني أعزل يبلغ من العمر ٥٨ عاما - يبدو أنه أحد المارة - خلال تبادل لإطلاق النار - وقتل في طوباس أثناء عملية تفتيش نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية.

وفي ٦ أيلول/سبتمبر أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني وأردته قتيلًا أثناء بثه على الهواء مباشرة عملية هدم عقابية وما يتصل بها من اشتباكات في جنين. وأصيب ١٦ فلسطينيا آخرون بالذخيرة الحية خلال الاشتباكات توفي أحدهم في وقت لاحق. وفي ٨ أيلول/سبتمبر هاجم فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاما أحد أفراد

”وأشعر بالجزع على وجه الخصوص لأن الأطفال لا يزالون يُقتلون ويصابون بأعداد كبيرة. وينبغي ألا يكون الأطفال هدفاً للعنف أو أن يتعرضوا للأذى أبداً.

”وما زلت أشعر بقلق عميق من ارتفاع مستويات العنف المرتبط بالمستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة والذي يحدث غالباً في وجود قوات الأمن الإسرائيلية. وأحث إسرائيل على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية السكان الفلسطينيين من جميع أعمال العنف أو التهديد بارتكابها، فضلاً عن كفالة التحقيق في جميع الهجمات بسرعة وشفافية مع مساءلة مرتكبيها.

”وأدين جميع أعمال الإرهاب ضد المدنيين، بما في ذلك هجمات ١٤ آب/أغسطس التي استهدفت المصلين اليهود بالقرب من البلدة القديمة في القدس. إن تمجيد هذه الأعمال أمر غير مقبول ويزيد من تقويض احتمالات تحقيق مستقبل سلمي للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

”إنني أشعر بقلق عميق إزاء تفتيش قوات الأمن الإسرائيلية وإغلاق مكاتب سبع منظمات فلسطينية غير حكومية. ويساورني القلق من تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.

”وأكرر التشديد على دعوتي إلى الأطراف بأن تحترم وتحافظ على الوضع القائم مع مراعاة الدور الخاص والتاريخي الذي يؤديه الأردن بصفته وصياً على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

”ولا يزال غياب الوحدة الفلسطينية الداخلية يقوض التطلعات الوطنية الفلسطينية ويحول دون اتباع نهج فلسطيني مشترك نحو حل النزاع وتلبية احتياجات السكان. وأدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى مضاعفة الجهود لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة تحت قيادة حكومة وطنية ديمقراطية

في مسافر يطا حيث يتعرض أكثر من ١٠٠٠ فلسطيني بمن فيهم ٥٦٩ طفلاً لخطر الإخلاء الوشيك. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى الكف عن هدم الممتلكات الفلسطينية وتشريد الفلسطينيين وإخلائهم قسرياً وفقاً للالتزامات الإسرائيلية بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن اعتماد خطط تمكن تلك المجتمعات من البناء بصورة قانونية وتلبية احتياجاتها الإنمائية.

”ويساورني قلق عميق إزاء الوفيات والإصابات المأساوية بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال، بسبب التصعيد الأخير في غزة. ويجب على إسرائيل أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاستخدام المتناسب للقوة واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب استهداف المدنيين والمرافق المدنية خلال تنفيذ العمليات العسكرية. علاوة على ذلك، أدين إطلاق الجماعات الفلسطينية المسلحة للصواريخ عشوائياً من أحياء مكتظة بالسكان في غزة على المراكز السكانية المدنية في إسرائيل، الأمر الذي أسفر أيضاً عن وقوع إصابات وانتهاك للقانون الدولي الإنساني مما يعرض حياة المدنيين للخطر.

”ويساورني بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك زيادة الهجمات وتبادل الهجمات المسلحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا يزال العدد الكبير من الفلسطينيين الذين قتلوا وجرحوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية يبعث على القلق العميق لا سيما بالنظر إلى التقارير عن أن بعضهم يبدو أنهم لا يشكلون تهديداً. ولا يزال احتمال استخدام قوات الأمن الإسرائيلية المفرط للقوة يثير قلقاً بالغاً، وخاصة استخدامها للذخيرة الحية. ويجب على قوات الأمن ألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون حتماً لحماية الأرواح، ويجب أن تجري تحقيقاً فورياً وشاملاً في جميع حالات الوفاة أو الإصابة الناجمة عن استخدامها، فضلاً عن محاسبة المسؤولين عنها.

الدولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافياً ولديها مقومات البقاء وذات سيادة - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس عاصمة مشتركة لكلا الدولتين.

”وأرحب بالعناصر الاستراتيجية الأربعة المطروحة في تقرير مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة، في ٢٢ أيلول/سبتمبر، من أجل مجموعة شاملة من الخطوات التدريجية والدائمة والهادفة التي ينبغي للطرفين وشركائهما اتخاذها لمعالجة الحالة الراهنة وتعزيز السلطة الفلسطينية والنهوض بهدف السلام المستدام: أولاً، معالجة الدوافع المستمرة للنزاع وعدم الاستقرار؛ ثانياً، تعزيز المؤسسات الفلسطينية والتصدي للتحدي المتمثل في الحكم الفلسطيني؛ ثالثاً، تحسين إمكانية الوصول والتنقل والتجارة، مما يتيح المجال أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني؛ ورابعاً، موازنة إطار العلاقات الاقتصادية والإدارية بشكل أفضل مع التحولات الاقتصادية في العقود الماضية.“

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى بعض التطورات الهامة خلال افتتاح الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، بعد اختتام الفترة المشمولة بالتقرير مباشرة.

أولاً، أشيد بإعادة تأكيد رئيس الوزراء يائير لابيد على دعمه لحل الدولتين في بيانه الذي أدلى به في ٢٢ أيلول/سبتمبر (انظر A/77/PV.8). وأود أيضاً أن أنوه بالتزام الرئيس محمود عباس المستمر بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع، فضلاً عن ندائه العاجل من أجل إعادة تهيئة أفق سياسي، في بيانه الذي أدلى به في ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر A/77/PV.10).

وقد عُقد عدد من الاجتماعات الهامة على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة، بما في ذلك اجتماع بشأن مبادرة السلام العربية الذي شاركت في استضافته المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي؛

واحدة. ”إن غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطينية مستقبلية، ويجب أن تظل كذلك، كجزء من حل الدولتين. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يجري الفلسطينيون انتخابات - لا كخطوة رئيسية نحو الوحدة الفلسطينية فحسب، بل أيضاً كوسيلة لتجديد شرعية المؤسسات الوطنية.

”وأرحب بالدعم الأمريكي والإقليمي المتعهد به لمستشفيات القدس الشرقية، وهي مؤسسات فلسطينية حيوية. كما أن التزام إسرائيل بتحسين حركة الفلسطينيين ووصولهم إلى جسر اللنبي والانتقال إلى ”تكنولوجيا الجيل الرابع 4G“ لدعم النمو الاقتصادي أمر مهم ومرحب به. وأدعو الدول الأعضاء إلى دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بمصادر تمويل مستدامة لحماية تقديم الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين. وهذا أمر بالغ الأهمية لدعم حقوقهم ودعم دور الوكالة في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

”وفي غزة، لا تزال الحالة الإنسانية والاقتصادية مزرية، على الرغم من حدوث بعض التحسينات الهامة في الوصول والتنقل، ولا سيما الزيادة في عدد التصاريح الممنوحة للفلسطينيين من غزة للعمل في إسرائيل. ولا يزال التوافر المحدود للمواد والمعدات الرئيسية، إلى جانب البروتوكولات والقيود المرهقة، يعوق تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. وأشجع الطرفين على توطيد وقف إطلاق النار والتمكين من تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية. وفي نهاية المطاف، ينبغي رفع عمليات الإغلاق الإسرائيلية المنهكة، تمشياً مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

”إن المسار السلمي الحالي يعرض للخطر الشديد بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي أعدت السلطة الفلسطينية لإقامة دولة. ولا بدّ من جسر يصل بين تلك التحديات الآتية وبين الأهداف على المدى الأطول لتحقيق رؤية حل

والحاجة إلى تعزيز المؤسسات الفلسطينية. وفي حين أحرز بعض التقدم مؤخراً بشأن المسائل التجارية وتصاريح العمل وخطط الإصلاح الفلسطينية، فمن الواضح أن الحالة تتطوي على تحديات ويلزم إحراز مزيد من التقدم الملموس.

وترحب النرويج بدعم رئيس الوزراء لاييد لحل الدولتين الذي أعرب عنه في بيانه أمام الجمعية العامة الأسبوع الماضي (انظر A/77/PV.8). وترحب أيضاً بحقيقة أن الرئيس عباس اعترف بذلك البيان، من على نفس المنبر، بوصفه خطوة إيجابية وأكد من جديد نفس الالتزام من جانب فلسطين (انظر A/77/PV.10). ونحن على اقتناع بأن حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ هو أفضل طريقة لضمان حقوق وسلامة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

ولم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) منذ أن اجتمعنا سابقاً (انظر S/PV.9107). وكما أشار المنسق الخاص، فقد استمر بناء المستوطنات وتواصلت عمليات الهدم والإخلاء على قدم وساق. وأود أن أشدد على أن النشاط الاستيطاني غير القانوني لا يؤدي إلى تآكل الثقة فحسب، بل يؤجج أيضاً التوترات ويعمقها ويقوض حل الدولتين.

ويساورنا قلق خاص إزاء الخطط الرامية إلى إضفاء الشرعية على عشرات البؤر الاستيطانية الزراعية في الضفة الغربية. ولا تزال المستوطنات والبؤر الاستيطانية تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. فهي تدمر نسيج المجتمعات المحلية وتحطم الاستمرارية الإقليمية للدولة الفلسطينية. ونحن ندين أي عنف وكل عنف للمستوطنين ضد الفلسطينيين ومضابقتهم لهم.

وتود النرويج أيضاً أن تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الحالة في مسافر يطا. تعيق القيود المفروضة على الحركة حصول الأطفال على التعليم. ويحرم المعلمون من الوصول إلى فصولهم الدراسية، ويجب على الأطفال السير لمسافات طويلة للوصول إلى المدرسة بأمان. وهذا أمر غير مقبول. ونشجع السلطات الإسرائيلية على إزالة القيود وإلغاء جميع أوامر الإخلاء والهدم، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

واجتماع وزاري لصيغة ميونيخ؛ وحدث شاركت الأردن والسويد في استضافته لدعم الأونروا؛ واجتماع للجنة الاتصال المخصصة التي ترأسها النرويج، والذي ركز على الحفاظ على جدوى حل الدولتين ودفع عملية بناء الدولة إلى الأمام.

وبالعودة إلى استنتاجي، ما زلنا نرى تقدماً ضئيلاً في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) منذ اتخاذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. إن عدم وجود عملية سلام ذات مغزى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل للنزاع يغذي تدهوراً خطيراً في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في الضفة الغربية، مما يدفع إلى التصور بأن النزاع غير قابل للحل.

يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يحددوا كيف يتصورون المستقبل. فلم يعد من الممكن تأجيل المفاوضات إلى ما لا نهاية. ويقودنا المسار الحالي نحو حالة دائمة من العنف والنزاع. وتدعو الحاجة إلى مبادرات ذات مغزى لتغيير المسار الحالي، وهناك حاجة إليها بسرعة. ويجب أن يؤدي إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين إلى دفع تلك الجهود الجماعية. وما زلت أشارك بنشاط في النهوض بتلك الأهداف مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين ومع الشركاء الدوليين والإقليميين الرئيسيين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

في الأسبوع الماضي، ترأست النرويج الاجتماع الوزاري السنوي لمجموعة المانحين لفلسطين - لجنة الاتصال المخصصة - هنا في نيويورك. وحثت اللجنة الإسرائيليين والفلسطينيين والشركاء الدوليين على اتخاذ خطوات لاستعادة أفق سياسي للسلام على وجه الاستعجال. وتم التشديد على الحاجة إلى تحسين التعاون والحالة على أرض الواقع

أولاً، يجب علينا تعزيز حل الدولتين وثمة توافق دولي في الآراء حول أن الحل الطويل الأجل للمسألة الفلسطينية - الإسرائيلية يجب أن يستند إلى مفهوم الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب. وهذا هو الحد الأدنى لتحقيق الإنصاف والعدالة ويجب الالتزام به بحزم. ولاحظنا أن رئيس الوزراء لايبدي ذكر في خطابه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة أن

”التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، على أساس دولتين لشعبين، هو الأمر الصحيح لأمن إسرائيل ولاقتصاد إسرائيل ول مستقبل أطفالنا“، وأن ”أغلبية كبيرة من الإسرائيليين يؤيدون رؤية حل الدولتين هذا“ (انظر A/77/PV.8).

ولاحظنا أيضا أن الرئيس عباس اعترف بأن ذلك البيان إيجابي وشدد على

”إن الاختبار الحقيقي لجدية ومصداقية هذا الموقف هو جلوس الحكومة الإسرائيلية إلى طاولة المفاوضات فوراً، لتنفيذ حل الدولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة ومبادرة السلام العربية ووقف كل الإجراءات أحادية الجانب التي تقوض حل الدولتين“ (انظر A/77/PV.10).

وتأمل الصين أن يتمكن الطرفان المعنيان من ترجمة إرادتهما السياسية إلى سياسات وإجراءات بناءة وأن يبذلا جهوداً ملموسة لتحقيق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، وغير ذلك من التوافقات والمعايير الدولية.

ثانياً، يجب تعزيز الأمن المشترك. فخلال العامين الماضيين، أودت الحرب في غزة بحياة مئات الفلسطينيين، فيما يتزايد العنف في الضفة الغربية باطراد ويجري تقييض السلام والهدوء في الأماكن الدينية المقدسة في القدس مرارا. إن إسرائيل وفلسطين جارتان لا يمكنهما الانتقال وأمنهما مترابط وغير قابل للتجزئة. وإذا كان ثمن أمن أحد الجانبين انعدام أمن الطرف الآخر، فإن دورة العنف ستستمر ولن يتحقق الأمن على الإطلاق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي نفس

ونشعر بالقلق أيضاً إزاء تدهور الحالة الأمنية في الضفة الغربية والخطر الواضح المتمثل في خروجها عن نطاق السيطرة. وفي وقت سابق من اليوم في جنين، قتل عدة أشخاص وجرح كثيرون آخرون. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية أكثر من ٨٠ فلسطينياً في الضفة الغربية هذا العام حتى تاريخه. وبينما نعترف بالشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، فإننا ندعو إلى ضبط النفس والتناسب. يجب ألا تستخدم القوة إلا عند الضرورة وبطريقة تقلل إلى أدنى حد من الضرر اللاحق بالمدينين، بمن فيهم الأطفال، وتحافظ على الأرواح.

وأود أيضاً أن أوجه الانتباه إلى السجناء الخمسة الذين أعدموا في غزة في ٤ أيلول/سبتمبر. إن استخدام عقوبة الإعدام قاس ولا يوفر الردع. وأود أن أشدد على أن هذه الممارسة ببساطة غير مقبولة ويجب وقفها فوراً.

وهناك أيضاً حاجة إلى إنهاء الانقسامات الفلسطينية الداخلية وتعزيز السلطة الفلسطينية، بما في ذلك عن طريق كفالة التجديد الديمقراطي وبناء مؤسسات أقوى.

ختاماً، أود أن أؤكد من جديد التزام النرويج القوي بحل الدولتين. وسنواصل العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في الأسبوع الماضي، كثيرا ما أثار رؤساء الدول والحكومات القضية الفلسطينية، مما يدل على أن محنة الشعب الفلسطيني غير منسية. ولا يزال إيجاد تسوية سريعة وشاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية يمثل طموحاً مشتركاً للمجتمع الدولي. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ومن واجبه الاهتمام بقضية فلسطين. ويجب عليه أن يتخذ إجراءات أقوى لدعم الشعب الفلسطيني في استعادة وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ولتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

بدوره في كسر الجمود الحالي وتحويل توافق الآراء بشأن حل الدولتين إلى عمل وترجمة رؤيته إلى واقع بغية تحقيق التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل والوثام بين الشعبين العربي واليهودي والسلام الدائم في الشرق الأوسط.

السيد مايزن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فينسلاند على تقريره الرصين. وتشاطره أيرلندا شواغله بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المتعلق بالمستوطنات وغيرها من المسائل.

بداية، يساورنا القلق إزاء تصاعد العنف اليوم في جنين في أعقاب عمليات التوغل التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية ووقوع المزيد من الخسائر في الأرواح والإصابات في صفوف الفلسطينيين. فضلا عن الاشتباكات التي وقعت في نابلس الأسبوع الماضي، تُبين تلك الأحداث بوضوح أن الحالة الهشة في الميدان في الضفة الغربية مستمرة في التدهور. ويهول أيرلندا مستوى الخسائر البشرية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وحتى الآن هذا العام، ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من ٨٠ فلسطينيا وأصابت أكثر من ٤٠٠ ٧ في الضفة الغربية. ويساورنا قلق بالغ إزاء مستوى الخسائر في صفوف المدنيين لأن حماية المدنيين ذات أهمية قصوى وضرورية بموجب القانون الدولي. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها. ولكن يجب عليها، في سياق قيامها بذلك، أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي. ولا يمكن تحقيق الأمن الطويل الأجل لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال استخدام القوة المفرطة أو أعمال العنف التي يرتكبها أي طرف. وتقوض هذه الأعمال التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة قدرة السلطة الفلسطينية وفعاليتها، التي تحتاج إلى التمكين والدعم.

وما زلنا نرى توسع إسرائيل بلا هوادة في إقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية الجديدة في انتهاك صارخ للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والقانون الدولي. وتتضمّن أيرلندا مرة أخرى إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا في دعوة إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية. وقد شهد هذا العام زيادة مستمرة في

القدر من الأهمية للشواغل الأمنية للجانبين وأن يشجعهما على إيجاد أكبر قاسم مشترك، من خلال الحوار والتعاون، بغية تحقيق الأمن المشترك. وفي الوقت نفسه، ينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أن تفي بجديّة بالتزامها بموجب القانون الدولي بضمان سلامة الشعب في الأراضي المحتلة.

ثالثا، يجب دعم سيادة القانون على الصعيد الدولي. وتنتهك الأنشطة الاستيطانية القانون الدولي وأحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فهي تؤدي إلى التعدي على أراضي الفلسطينيين ومصادرة الموارد الفلسطينية وتقليص الحيز المعيشي للشعب الفلسطيني. وقد لاحظت أن المنسق الخاص ذكر أنه لم يُحرز تقدم يذكر في تنفيذ ذلك القرار. ونحث إسرائيل على الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية. ونؤيد حل مسألة الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وفقا لقرارات الأمم المتحدة وترسيم الحدود الفلسطينية - الإسرائيلية النهائية من خلال المفاوضات السلمية.

رابعا، يجب التمسك بالإنصاف والعدالة. إن ما ينقصنا لحل القضية الفلسطينية ليس خطة كبرى، بل الاستعداد للالتزام بالعدالة. ولا تتوقف قدرة مجلس الأمن على تحقيق الغرض المنشود على البيانات الرائعة بل على الأفعال الحقيقية. وفي خطابه أمام المناقشة العامة للجمعية العامة، طلب الرئيس عباس مرة أخرى إلى المجلس أن يتخذ تدابير لتنفيذ قراراته بشأن قضية فلسطين. وعلى المجلس أن يؤدي واجباته بموضوعية وحيادية، وفق الإجماع الدولي، وأن يشجع استئناف المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية دون تأخير، بدلاً من انتظار نضج ما تُسمى بشروط الحوار. وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بمستقبل الشعب الفلسطيني ومصيره، لا يحق لأحد أن يستخدم حق النقض بشأنها.

تؤيد الصين القضية العادلة للشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لتشجيع المجلس على الاضطلاع

العام. ونحث جميع الدول الأعضاء، بما فيها دول المنطقة، على زيادة دعمها للأونروا.

ويساور أيرلندا قلق عميق إزاء الأزمة الإنسانية في غزة، التي تقامت بسبب الحصار الإسرائيلي المستمر، في انتهاك للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ومع أننا نرحب بالزيادة التدريجية في حصص تصاريح العمل التي تمنحها إسرائيل لسكان غزة، فإن العدد الإجمالي للتصاريح أقل من ١ في المائة من السكان، وقد انخفض انخفاضاً كبيراً خلال السنوات الماضية.

وكذلك فإن حالة حقوق الإنسان في غزة مصدر قلق شديد. وندين بأشد العبارات قيام حماس بإعدام خمسة سجناء في ٤ أيلول/سبتمبر. وندعو حماس إلى الوقف الفوري لممارسة الإعدام، وإعادة الإسرائيليين الأسرى، بما في ذلك الرفات، إلى أحبائهم.

ولا تزال الإجراءات المتخذة في الميدان، ولا سيما التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، في انتهاك للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تقوض الأفق السياسي. ويجب على مجلس الأمن أن ينهض للوفاء بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بصون السلم والأمن الدوليين وإعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ويجب أن نتجاوز الكلام عن الحاجة إلى حل قائم على وجود دولتين، وأن نتخذ خطوات حقيقية نحو تحقيق السلام العادل والشامل والدائم. وإحراز التقدم ممكن ولكنه يتطلب الإرادة السياسية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر تور فينسلاند على إحاطته بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

لقد أظهر التصعيد الذي شهدته منطقة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في آب/أغسطس مرة أخرى أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ستظل متقلبة إلى أن يتوصل الطرفان إلى حلول توفيقية مقبولة لكليهما بشأن جميع قضايا الوضع النهائي، استناداً إلى الإطار القانوني الدولي المعترف به عالمياً للتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط.

خطط بناء المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مقارنة بالسنوات السابقة. وتشكل الخطط الإسرائيلية الحالية لإنشاء المستوطنات والتوسع فيها في محافظتي نابلس ورام الله، وعلى مشارف القدس وبيت لحم، أكبر تهديد للتواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المستقبل. ويساورنا قلق خاص إزاء خطط البناء في المنطقة E-1 ومناطق جفعات هاماتوس وعطروت والقناة السفلية وجفعات هاشاكيد وحي هار جيلو الغربي، والتي من شأنها أن تطوق القدس الشرقية فعلياً وتصلها عن المناطق الحضرية الرئيسية في بقية الضفة الغربية.

ويساور أيرلندا قلق بالغ إزاء الزيادة المنذرة بالخطر في عنف المستوطنين، حيث أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل زيادة نسبتها ٣٤ في المائة في المتوسط الشهري للحوادث التي تسببت في إصابات أو أضرار في الممتلكات خلال هذا العام مقارنة بالعام الماضي وزيادة بنسبة ٨٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠٢٠. وندعو إسرائيل إلى عدم المضي قدماً في عمليات الهدم في قرية خلة الضبع في مسافر يطا. وتؤدي عمليات الإخلاء القسري الناجمة عن أعمال الهدم إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وكذلك فإن النقل القسري للسكان المدنيين في أرض محتلة محظور بموجب القانون الدولي الإنساني.

وقد أتاحت لي الفرصة مؤخراً للقاء لينا أبو عاقلة، ابنة شقيق الصحفية الفلسطينية - الأمريكية الشهيرة شيرين أبو عاقلة. وتؤيد أيرلندا دعوة لينا إلى المساءلة وإجراء تحقيق مستقل في وفاة عمته. فذلك أقل ما تستحقه شيرين.

وقد ذكرّ اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين المعقود في الأسبوع الماضي بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها الشعب الفلسطيني. حيث تؤدي القيود المستمرة المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول إلى تقاوم تلك التحديات. والحاجة ماسة إلى المساعدة الاقتصادية والاجتماعية.

ويسرني أن أيرلندا تمكنت من زيادة دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بمقدار مليوني يورو، ليصل إجمالي دعمها إلى ٨ ملايين يورو هذا

القانونية، مع الاستمرار في ممارسة الإخلاء القسري للفلسطينيين، وتدمير المنازل ومصادرة الممتلكات. وفي آب/أغسطس وحده، فقد أكثر من ١٠٠ شخص منازلهم، بمن فيهم ٥٠ طفلاً.

وفي الوقت نفسه، تتجاوز أعمال إسرائيل التعسفية غير القانونية الضفة الغربية وقطاع غزة، وتؤثر على البلدان العربية المجاورة من خلال عدد كبير من حوادث انتهاك سيادتها. وأنا أشير بشكل أساسي إلى الهجمات على أراضي سوريا ولبنان. ونحن نعارض استخدام أساليب كهذه لحماية الأمن القومي، إذ تشكل تهديداً للدول الأخرى وتتطوي على خطر مفاقمة الأوضاع في المنطقة ككل.

وينبغي للمجتمع الدولي في رأينا أن يضطلع بدور بناء، سواء في حل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي أو في التخفيف من المشاكل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الحادة في الأراضي المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. ونولي أهمية كبيرة للعمل الذي تضطلع به حالياً وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لدعم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي الدول العربية المجاورة على حد سواء.

ونعتقد أنه المستحيل تحقيق استقرار الأوضاع في الأجل الطويل بدون استعادة الأفق السياسي وإحياء عملية السلام على أساس معترف به عالمياً ومستمد من القانون الدولي، يتضمن عنصراً رئيسياً هو الحل القائم على وجود دولتين، الذي نؤيده بثبات. ونحن مقتنعون بعدم وجود بديل عن المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن جميع معايير التسوية النهائية.

وقد استمعنا بعناية إلى خطابي الزعيمين الفلسطيني والإسرائيلي خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في بداية الدورة السابعة والسبعين (انظر A/77/PV.10 و A/77/PV.8، على التوالي). ولاحظنا إعادة الجانبين تأكيد استعدادهما للسعي إلى تحقيق تسوية على أساس حل الدولتين. ونحن نؤيد ذلك النهج على أساس أن حل القضية الفلسطينية لا يمكن تحقيقه إلا إذا استوفيت جميع معايير الإطار القانوني الدولي المعروف جيداً. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة اللازمة لتحقيق

وفي الفترة من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي عملية عسكرية أخرى في قطاع غزة. ونتيجة لقصف القطاع، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، دُمرت مئات المنازل والمرافق أو لحقت بها أضرار جسيمة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٦ مدنياً، من بينهم ١٧ طفلاً.

ونلاحظ اندلاع أعمال العنف هذه في الضفة الغربية وقطاع غزة بانتظام يثير القلق. ونعزو تلك التوترات المتجددة في المقام الأول إلى ركود عملية السلام، بينما يواصل الإسرائيليون أعمالهم الانفرادية لخلق حقائق على أرض الواقع، ويتمتعون بحرية مطلقة لاستخدام القوة ضد الفلسطينيين.

وتجري الاعتقالات التعسفية الجماعية للفلسطينيين يوميا، حيث يحتجز أكثر من ٧٠٠ شخص في السجون الإسرائيلية بدون تهمة. ولا تزال الانتهاكات الاستفزازية لحرمة الأماكن المقدسة في القدس من جانب الجماعات اليهودية المتطرفة الإسرائيلية والقمع العنيف للاحتجاجات الفلسطينية مستمرين، حيث قتل أكثر من ١٣٠ شخصا في هذه الاشتباكات منذ بداية العام. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد باحتمال حدوث استفزازات في حرم المسجد الأقصى أثناء الخريف المقبل، الذي يصادف ثلاثة أعياد يهودية رئيسية، فضلا عن دورة جديدة للحملة الانتخابية الإسرائيلية. كما أن الحيز القانوني يتقلص بسرعة. وقد قيدت حرية الصحافة، إلى حد قتل المراسلين الصحفيين، كما أخضعت أنشطة منظمات حقوق الإنسان لتقييد شديد.

وفي سياق الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نؤكد من جديد الموقف المبدئي الوارد في تلك الوثيقة، ومؤداه أن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، يشكل انتهاكا للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق تسوية تقوم على حل الدولتين.

ومما يثير القلق بوجه خاص قيام إسرائيل بخلق حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع - وهي الزيادة في بناء المستوطنات غير

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود الدؤوبة التي يبذلها المنسق الخاص بهدف تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ويجب مواصلة بذل الجهود الدبلوماسية لإحياء عملية السلام. فهذه هي الطريقة الوحيدة لوقف العنف.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته الشهرية عن حالة عملية السلام في الشرق الأوسط.

تحيط غانا علما بالمحاولات الإيجابية والمدروسة التي تبذلها إسرائيل لتحسين العلاقات مع بلدان المنطقة، في أعقاب الاتفاق الإبراهيمي. ونرحب أيضا بالبيان المشجع الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين (انظر A/77/PV.8)، والذي لاقى ردا إيجابيا بالمثل من الرئيس عباس. ونعتقد أن الاستثمار في السلام يتطلب قيادة جريئة. ولذلك، فإننا نشجع جميع الجهود المبذولة دعما لحسن الجوار ولحل الدولتين من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط، وهي منطقة ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية استراتيجية ولكنها غارقة في نزاع طال أمده.

وكما ذكرنا في الماضي، فإننا ندين جميع حوادث الإرهاب ضد إسرائيل. ولا نعتقد أن العنف يمكن أن يساعد في حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ونحث جميع الجماعات المسلحة على توجيه طاقاتها نحو عملية سياسية قوية يمكنها تحقيق السلام الذي تمس الحاجة إليه.

وإذ نضع في اعتبارنا الشواغل الأمنية لإسرائيل، فإننا ما زلنا نشعر بنفس القدر من القلق إزاء انعدام الأمن والحالة الإنسانية المتردية في أجزاء من فلسطين، فضلا عن حدوث تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان واعتقالات للفلسطينيين دون تهمة أو محاكمة، ولا سيما في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. ونعتقد أن انعدام الأمن المتزايد في الضفة الغربية وغزة لا يبشر بالخير بالنسبة لآفاق التوصل إلى حل سلمي للنزاع. بل إنه يهدد احتمالات تحقيق حل الدولتين المقبول

تلك الأهداف، بما في ذلك تقديم مساعدات مشتركة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن أعمال واشنطن تؤدي إلى نتائج عكسية. فقد عرقلت فعليا أنشطة المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، وهي تسعى إلى الاستعاضة عن تلبية التطلعات المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة بإجبارهم على تحقيق سلام اقتصادي.

السيدة كومبا بامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

يظل حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يشكل تحديا مستمرا لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل. وقد أتاحت المناقشة العامة التي أجرتها الجمعية العامة مؤخرا مرة أخرى فرصة لمختلف الوفود للإعراب عن شواغلها إزاء عدم إحراز التقدم بشأن القضية الفلسطينية.

وبدلا من إحراز التقدم، ما زلنا نشهد العنف، مع ما يترتب عليه من دمار وخسائر في الأرواح، فضلا عن تدهور الحالة الإنسانية، لا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد غابون من جديد التزامها بالحل القائم على وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس.

ولذلك ندعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات بحسن نية، بغية استعادة الثقة ولصالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، اللذين يطمحان بصورة مشروعة إلى العيش في سلام. وتحقيقا لتلك الغاية، نعتقد أن دور بلدان المنطقة والمجموعة الرباعية حاسم في المساعدة على استئناف محادثات السلام.

ويشجعنا الخطاب الذي أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلي، السيد يائير لابيد، خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، والذي صرح فيه بتأييده للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين يقوم على أساس دولتين لشعبين، مشروط باحترام أمن إسرائيل (انظر A/77/PV.8). ونرحب أيضا بجهود المجموعة الرباعية والشركاء الآخرين، مثل فرنسا وألمانيا ومصر والأردن ومنظمة التعاون الإسلامي، الرامية إلى تحقيق حل الدولتين الذي يحظى بتأييد واسع.

الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء للمشاركة في الجهود الرامية إلى حل النزاع المأساوي الذي لا ينتهي أبداً.

لقد نُكبت هذه الأرض دائماً بالعنف الشديد بجميع أشكاله. ولم يسفر العنف إلا عن سقوط ضحايا، معظمهم من المدنيين، من كلا الجانبين. ويجلب ذلك الألم والمعاناة فيما يُذكر الجميع بأن دورة العنف التي لا نهاية تؤدي دائماً إلى لعبة صفرية المجموع. ولهذا السبب، نسلط الضوء على الأهمية الحاسمة للتمسك بوقف إطلاق النار بين إسرائيل والمقاتلين الفلسطينيين باعتباره أمراً حاسماً لحماية المكاسب التي تحققت من خلال الجهود الدؤوبة لأن هذه المكاسب الهامة هشة ويسهل تقويضها. فالعنف لا يمكن أبداً أن يقضي إلى تحقيق الأحلام؛ وهو ليس سوى درب غير مأمون من الوعود الكاذبة التي لا تتحقق أبداً. ولذلك، يجب الآن بذل كل جهد ممكن للتقريب بين الطرفين لحملهما على الاجتماع والتحدث والبحث عن حلول. فهكذا، تحققت اتفاقات أوسلو. وهذه هي الطريقة التي قد تتحقق بها الاتفاقات المستقبلية، بل ويجب أن تتحقق. إن البلد يضيع الوقت - وهو وقت نأسف وسنظل نأسف لضياعه.

إننا نتطلع إلى استئناف محادثات السلام الراكدة في أفضل فرصة تالية ضمن الإطار القانوني الذي أنشأته الأمم المتحدة بغية إيجاد حل دائم وعادل للنزاع يستند، كما ذكرتُ من قبل، إلى قيام دولة إسرائيل الديمقراطية والأمنة ودولة فلسطينية قادرة على البقاء تعيشان في سلام مع بعضهما بعضاً، على أن تكون القدس عاصمة مشتركة للدولتين. ومن شأن اتخاذ أي خطوة أو تدبير إيجابي، حتى الخطوات الصغيرة، المساعدة في هذه العملية. ويسهم العدد المتزايد من تصاريح العمل الصادرة للفلسطينيين من قطاع غزة للعمل في إسرائيل في تحسين رفاه آلاف الأسر التي تعيش في فقر. كما أن ذلك يساعد في بناء الثقة بين الجانبين، ويصبح عاملاً مساعداً لتحسين الفهم على نطاق أوسع بكثير. ولن نمل أبداً من تكرار رفضنا وإدانتنا القاطعين لكل هجوم إرهابي ضد إسرائيل أو في أي مكان آخر. إننا نمقت الإرهاب بجميع أشكاله ونعارضه وندينه بقوة ودون تحفظ. ونؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها والتصرف بشكل متناسب وعلى أساس القانون.

عموماً. وفي هذا الصدد، نحث الطرفين على تخفيف حدة التوترات القائمة وتوفير الزخم السياسي اللازم لإجراء مفاوضات مباشرة.

وأكرر طلب غانا بأن تمتثل جميع الأطراف امتثالاً تاماً للقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن العديدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونحث إسرائيل على احترام حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف والتقييد بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

في الختام، نؤكد من جديد موقفنا المتمثل في أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط يتمثل في حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. غير أن تحقيق أهداف عملية السلام في الشرق الأوسط يتطلب أن يعمل المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً بشكل بناء من خلال استمرار مشاركة الأطراف، التي يتعين أن تسعى بحسن نية لإيجاد حل لهذا النزاع المستمر منذ عقود.

السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): في الأسبوع الماضي أكد رئيس وزراء إسرائيل بعبارات واضحة جداً، في الجمعية العامة، التزام حكومته القوي الذي لا لبس فيه بالتوصل إلى حل الدولتين (انظر A/77/PV.8). ولأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمان، يجدد رئيس وزراء إسرائيلي الالتزام بصيغة يرى المجتمع الدولي أنها أفضل الصيغ الواعدة لإنهاء النزاع الدائر في الشرق الأوسط، وهو بيان رحب به الرئيس عباس أيضاً.

إن التوصل إلى حل الدولتين الذي يحمي أمن إسرائيل ويوفر السيادة والكرامة للفلسطينيين في دولة فلسطينية ديمقراطية تملك مقومات البقاء هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في إحلال السلام الذي يكفل بقاء إسرائيل كدولة ديمقراطية وتحقيق تطلعات الفلسطينيين المشروعة. وبينما نقضي معظم الوقت في هذه القاعة في الإعراب عن القلق إزاء اتجاهات العنف والتوترات، التي نأسف لها وندينها دائماً، فإن هذه هي الرسالة التي نتوقعها من القادة، لأنها ستلهم، كما أمل،

بشأن استدامة تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويشهد كل ذلك على استمرار الانخراط والالتزام والتركيز على القضية الإسرائيلية - الفلسطينية، وهي مسألة عاجلة تستحق كل هذه الجهود. كما أن ذلك يعبر عن الجهود المبذولة لسد فجوة غياب عملية سلام سياسية إسرائيلية - فلسطينية حقيقية ترتكز على الحوار المباشر والتسوية السلمية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والتي لا تزال أمرا بعيد المنال. ومما يؤسف له أن عدم إحراز تقدم ذي مغزى في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يسهم في توسيع هذه الفجوة.

فأهداف القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) شاملة. وهي تتعلق بضرورة التعجيل بتحقيق استقرار الحالة وعكس مسار التوجهات الضارة في الميدان التي تقوض إمكانية التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين على طول خطوط عام ١٩٦٧، وتهيئة الظروف لنجاح مفاوضات الوضع النهائي.

وكما ذكر وفد بلدي خلال آخر جلسة فصلية للمجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.9077)، فإن الطابع الفريد للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يكمن في حقيقة أنه اقتراحي وليس توجيهيا. وبالفعل يتطلب تنفيذه، بعيدا عن الخطابة، الإرادة السياسية للسلطتين الإسرائيلية والفلسطينية كليهما لتفعيل الالتزامات إذا أريد له أن ينجح. فتلك هي الطريقة الوحيدة لإيجاد قوة جذب سياسية فورية - لا مستقبلية - في الميدان.

والأهم من ذلك أن كينيا، إذ تسلم بأهمية المفاوضات المباشرة وبصرف النظر عن وجود تلك المفاوضات أو استئنافها، تواصل الدعوة - تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) - إلى تقديم أهداف واضحة وجدول زمنية وحلولاً مجدية لتسوية المسائل المتعلقة بطريقة تجعل المجلس في وضع أفضل ل"بحث السبل والوسائل العملية الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة" بشأن هذا الصراع الذي طال أمده.

وفي غضون ذلك، ترحب كينيا بالتقدم الذي أحرز من خلال التعاون العملي بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في غزة، اعترافا

إن قيمة حياة كل من الفلسطينيين والإسرائيليين متساوية. وبما أن بلدي كان مؤخرا ضحية لهجوم سيبراني واسع النطاق وغير مبرر كان يهدف إلى تدمير الهياكل الأساسية الحكومية الحيوية، رعته ونفذته جماعات تابعة لإيران، فإننا نفهم بشكل أفضل الشواغل الأمنية للبلدان الأخرى، ولا سيما إسرائيل، التي تواجه تهديدا مستمرا من دولة تدعو علنا وباستمرار إلى تدميرها وترعى وكلاء لها في فناء إسرائيل الخلفي بهدف وحيد، هو إحداث الأذى القتل والتدمير.

لقد قلنا مرات عديدة ونرى من المهم أن نكرر ذلك: إن بناء السلام في حالات ما بعد النزاع لا يتطلب جهودا فحسب، ولكن أيضا نوايا حسنة حقيقية، وخاصة الثقة - الكثير من الثقة. ولهذا السبب، إذا ما كان الطرفان ملتزمين حقا، ينبغي لهما الامتناع عن الأعمال التي تتعارض مع الجهود الرامية إلى تعزيز عملية السلام. وفي هذا الصدد، سنواصل إبراز موقفنا بأن المستوطنات والتوسع الاستيطاني يتنافيان مع القانون الدولي ويشكلان عقبة أمام حل الدولتين، وهو حجر الزاوية لعملية السلام. إن المستوطنات وتوسيعها خطأ يجب إيقافه.

ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن الخطاب التحريضي الذي يصعد التوترات ويعرض عملية السلام للخطر. ولا نرى سيلا آخر للمضي قدما سوى محادثات السلام. فطاولة المفاوضات هي المحفل الوحيد الذي يكمن فيه الحل العادل والقابل للتطبيق والذي يمكن، بل ينبغي، إيجاد الحل فيه.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أنا أيضا المنسق الخاص تور فينسلاند على تقديم التقرير الدوري للأمين العام.

يحيط وفد بلدي علما بمناقشات ونتائج الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عُقدت على هامش المناقشة العامة في الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، بما في ذلك الاجتماع بصيغة ميونيخ المعقود في ٢١ أيلول/سبتمبر واجتماع اللجنة الوزارية لحركة عدم الانحياز المعنية بفلسطين المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر، واجتماع لجنة الاتصال المخصصة المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر والاجتماع الوزاري الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر واستضافه الأردن والسويد

وباستمرار المكاسب اليومية للجهود الشعبية البناء الرامية إلى التخفيف من حدة دورات النزاع من أجل تعزيز السلم والأمن.

وفي الختام، تحت كينيا كلا الطرفين مرة أخرى على بذل جهود جماعية وإظهار التزام سياسي بأهداف القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المنشودة والقابلة للتحقيق.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أشكر المنسق الخاص السيد تور فينسلاند على إحاطته وعرضه لتقرير الأمين العام حول تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يرسم صورة قاتمة للوضع على الأرض.

إنّ منطقة الشرق الأوسط بحاجة ماسّة اليوم إلى تحوّل جذري وإيجابي يُنقذ شعوبها من ويلات النزاعات والأزمات ويُتيح لها الإسهام بفعالية في دعم جهود التنمية ومواجهة التحديات العالمية المشتركة، بما يسهم في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ولكن لا يمكن تحقيق استقرار المنطقة بالكامل من دون إيجاد حلٍ عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفقاً لمرجعيات الشرعية الدولية، بحيث تتم إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلامٍ وأمنٍ واعتزافٍ مُتبادل. بهذه الروح، ستواصل دولة الإمارات دعمها لجميع المبادرات السلمية التي تهدف إلى تحقيق هذه الآمال. ونرحب هنا بما وردّ في بيان رئيس وزراء إسرائيل بشأن دعم رؤية حل الدولتين خلال مناقشات الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة (انظر A/77/PV.8)،

ونتطلع إلى تكثيف العمل لخلق أفقٍ سياسيٍ يُهدّد لاستئناف مفاوضات سياسية جادة بين الأطراف حول قضايا الوضع النهائي.

ونؤكد ضرورة تحرك الأطراف على نحوٍ عاجلٍ وتغليب لغة الحوار والانخراط بحسن نية لمنع خروج الأوضاع الراهنة عن السيطرة. ونرى أنّ جلسة اليوم تشكّل فرصةً للمجلس لتوجيه رسالة مهمة حول الحاجة إلى ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب قد تُوجج الأوضاع الهشة، لاسيّما في مدينة القدس الشريف.

بالأثر الإيجابي لتعزيز الظروف الاقتصادية وحق الفلسطينيين في الإغاثة الإنسانية والتمكين والاندماج الاقتصادي. كما إن اعتراف رئيس الوزراء لابيد بدولتين لشعبين خلال خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر (انظر A/77/PV.8) تدبير هام لبناء الثقة.

وقد استمعنا هذا الصباح إلى التقرير المتعلق بتطور الحالة في الميدان، بما في ذلك الحالة الأمنية المتدهورة وتصاعد العنف في الحرم الشريف وحول البلدة القديمة والخسائر في الأرواح في الضفة الغربية، بما في ذلك الاشتباكات في نابلس، في الأسبوعين الماضيين. ونحث القادة من جميع الأطراف على المساعدة في تهدئة الحالة لمنع المزيد من التصعيد ونؤكد ضرورة التمسك بالوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس واحترامه.

لا تزال المستوطنات وعمليات الهدم والإخلاء تتزايد في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك للقانون الدولي.

وكذلك سمعنا اليوم عن إحصاءات مقلقة من حوادث العنف والوفيات التي شملت أطفالاً وشباباً، فضلاً عن أعمال العنف ضد المدنيين التي أودت بحياة إسرائيليين وفلسطينيين على حد سواء بشكلٍ مأساوي.

إن هذا تطبيع لا ينبغي أن يكون مقبولاً. إنه تطبيع يظل يبعدهنا عن الرؤية الهامة التي يجسدها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، التي

”تتمثل في منطقة تعيش فيها دولتا إسرائيل وفلسطين الديمقراطيةان جنباً إلى جنب في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها“ (القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الفقرة التاسعة من الديباجة).

وتمشيا مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تواصل كينيا إدانة الهجمات الإرهابية التي ترتكبها حماس والجهد الفلسطيني وغيرهما من الجماعات المسلحة في إسرائيل وتدعو إلى المساءلة عليها والدعوة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحتها.

كما تعيد كينيا التأكيد على ضرورة أن تدعم جميع الأطراف المعنية، بمن فيهم الزعماء الطائفيون والسياسيون والدينيون، عملياً

لقد افتتحت الجمعية العامة أعمالها رسمياً للمرة السابعة والسبعين، الأسبوع الماضي. والمسألة التي نتناولها هنا اليوم مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، عام الدورة الثانية للجمعية العامة، عندما وضع حل الدولتين لأول مرة على الورق. ولذا، فإننا نتساءل - ما هي الجهود التي نبذلها اليوم، بوصفنا ممثلين في مجلس الأمن، لإعادة إرساء المسار إلى حل طال انتظاره لهذا الصراع الذي طال أمده؟

لقد انقضى ستة وسبعون عاماً، ولا تزال البرازيل مقتنعة بأن حل الدولتين، في إطار القانون الدولي وقرارات المجلس، يظل السبيل الوحيد لتلبية تطلعات الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وكفالة الأمن للجميع. ونرحب بما قالته القيادة الإسرائيلية في الأسبوع الماضي أمام الجمعية العامة (انظر A/77/PV.8)، ونأمل أن يشجع ذلك على استئناف المفاوضات بشأن إقامة دولتين لشعبين. وفي ذلك الصدد، نتفق مع المنسق الخاص على أنه ما لم تعالج المسائل الأساسية، فإن دورة الأزمات الحادة التي تليها إصلاحات قصيرة الأجل سوف تستمر. ولا بد من بذل جهود متضافرة لاستعادة أفق سياسي واستئناف مفاوضات مجدبة.

وتحت البرازيل الطرفين، أولاً وقبل كل شيء، على الحفاظ على وقف إطلاق النار وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. فالإجراءات الانفرادية، بما في ذلك الخطاب المتطرف، لا تؤدي إلا إلى صب الزيت على النار. ويجب استعادة الثقة بين الطرفين لكي تزدهر المفاوضات. ويجب على جميع الأطراف أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني. وينبغي إجراء تحقيقات لتوضيح جميع الانتهاكات المزعومة ومحاسبة المسؤولين عنها. إن سلامة وأمن المواقع الدينية، وهي عنصر أساسي من عناصر حرية الدين أو المعتقد، وينبغي أيضاً الحفاظ عليها، وهذا يعني الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة.

وقد عرض المنسق الخاص مؤخراً تقريراً عن التدابير التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني والتصدي للتحدي المتمثل في الحوكمة الفلسطينية. وينبغي ألا نقلل من شأن الأدوار التي يؤديها

وفي سياق التقارير الأخيرة حول إعلان إسرائيل عن خطة لبناء ٥٦٠ وحدة استيطانية جديدة على أرض في جنوب القدس الشرقية، صنفها اليونسكو "منطقة أثرية"، نعيد التأكيد على موقفنا الثابت بأن المستوطنات تُقوّض حل الدولتين وتُشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات هذا المجلس. وينبغي كذلك وضع حدٍ لهجمات المستوطنين التي تطال المجتمعات الفلسطينية وتستهدف المحاصيل الزراعية التي تُعد مصدر دخلٍ للعديد من العائلات، خاصةً مع اقتراب موسم قطف الزيتون الذي شهد العام الماضي هجمات بوتيرة غير مسبوقة.

ومع عودة الطلاب إلى المدارس هذا الشهر، نؤكد على حق الأطفال الفلسطينيين في الحصول على التعليم وأن تتاح لهم حرية الوصول إلى مدارسهم من دون عوائق أو تهريب، إذ تكتسي النظم التعليمية أهمية خاصة في حالات النزاع، لا سيما من حيث إعداد أجيالٍ مُمكنة وقادرة على الإسهام بفعالية في بناء مجتمعاتها ونهضتها. ويتطلب ذلك الحفاظ على المرافق التعليمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ ننوه هنا إلى وجود ٥٦ أمر هدم مُعلّق حالياً لمدارس في الضفة الغربية والقدس الشرقية تقدم خدماتٍ تعليمية لأكثر من ٦٠٠٠ طفل، وذلك وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

كما نرحب بانعقاد اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني خلال الأسبوع الماضي، تحت رئاسة وجهود النرويج، ونشدد على ضرورة مواصلة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على التزامها الثابت بدعم الشعب الفلسطيني الشقيق ومواصلة تقديم المساعدات، خاصةً لقطاعي التعليم والصحة، وكلنا أمل في أن تتمتع الأجيال الفلسطينية القادمة بالأمن والسلام اللذين طال انتظارهما.

السيدة إسبيشيت مايا (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): ما فتئت التوترات تتصاعد في الميدان، لا سيما في الضفة الغربية، كما سمعنا للتو من الإحاطة المفصلة التي قدمها المنسق الخاص. إن وقف إطلاق النار المتفق عليه معرض لخطر مستمر، ويمكن أن تتدهور الحالة بسهولة إذا لم يُستعاد الهدوء.

اسمحو لي أن أبدأ بالترحيب بدعم كل من رئيس الوزراء لآبيد والرئيس عباس للحل القائم على وجود دولتين خلال خطابيهما أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي (انظر A/77/PV.8 و A/77/PV.10). وتؤمن المملكة المتحدة إيماناً راسخاً بأن الحل القائم على وجود دولتين، على أساس خطوط عام ١٩٦٧، والقدس عاصمة مشتركة، وإيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين، هو أفضل سبيل لتحقيق سلام طويل الأجل. بيد أن التحديات التي تواجه الحل القائم على وجود دولتين لا تزال كبيرة. ونتشاطر القلق العميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في الضفة الغربية. ونحث جميع الأطراف على تخفيف حدة التوتر والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية تزعزع الاستقرار.

ونحث إسرائيل على عدم المضي قدماً في عمليات الهدم في مسافر يطا، التي قد تسبب معاناة لا داعي لها وتتعارض مع القانون الدولي في جميع الظروف باستثناء الظروف الاستثنائية. إننا ندين إدانة قاطعة لإعدام حماس لخمسة من سكان غزة هذا الشهر. وتعارض المملكة المتحدة عقوبة الإعدام في جميع الظروف. وفي الضفة الغربية في عام ٢٠٢٢ وحده، قتل عدد من الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية يفوق العدد الإجمالي المسجل منذ أن بدأت الأمم المتحدة في توثيق الوفيات في عام ٢٠٠٥. ولا تزال المملكة المتحدة تؤيد تماماً حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ولكن حيثما توجد اتهامات باستخدام المفرط للقوة، فإننا ندعو إلى إجراء تحقيقات سريعة وشفافة. ونشعر بالفزع أيضاً إزاء الهجمات الإرهابية على المواطنين الإسرائيليين، التي لا يمكن تبريرها.

ونعرب عن تقديرنا لقيادة النرويج في عقد اجتماع للجنة الاتصال المخصصة هذا الشهر. ونرحب بالتقدم المحرز في التدابير الاقتصادية، بما في ذلك الدفع الإلكتروني لرواتب العمال الفلسطينيين في إسرائيل، والعمل على ضمان استمرار نجاح البوابة الإلكترونية لضريبة القيمة المضافة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر جرأة وسرعة لتحقيق تغيير اقتصادي حقيقي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم عقد اجتماع آخر للجنة الاقتصادية المشتركة في أقرب وقت ممكن.

الفقر وانعدام الأمن الغذائي واليأس في تمهيد الطريق لازدهار القوى المتطرفة. وقد اتخذت بعض التدابير الواعدة خلال العام الماضي، ولا سيما تخفيف القيود المفروضة على تنقل الأشخاص وحركة البضائع من قطاع غزة وإليه. وقد يسهم النمو الاقتصادي أيضاً في المصالحة فيما بين الفلسطينيين، وهي خطوة أخرى مطلوبة لتعزيز الاستقرار واستئناف الحوار الحقيقي. ونشجع استمرار التعاون بين السلطة الفلسطينية والمسؤولين الإسرائيليين. والتعاون بشأن جميع المسائل، بما في ذلك قطاع الأمن، لا يمكن أن يحدث إلا في ظل وجود مؤسسات فلسطينية معززة واقتصاد فلسطيني تتوفر له مقومات النجاح، مما سيساعد بدوره على تنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق حل قائم على وجود دولتين.

وقد ذكر الأمين العام خلال كلمته الافتتاحية أمام الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين (انظر A/77/PV.4) في الأسبوع الماضي أن الفجوة التمويلية للنداء الإنساني العالمي هي الأكبر على الإطلاق. وهذا ليس مفاجأة. إننا نعلم أن الزيادات العالمية في أسعار السلع الأساسية الرئيسية قد استنزفت موارد الوكالات الإنسانية. ومع ذلك، يجب ألا ينسى اللاجئون الفلسطينيون في خضم العديد من الأزمات الإنسانية المستمرة. وقد اضطلعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) منذ إنشائها بدور هام في توفير الإغاثة والمساعدة للملايين في العديد من البلدان. وفي هذا الصدد، تكرر البرازيل النداءات الداعية إلى تجديد الجهود الرامية إلى استعادة قدرات الأونروا، لأن نقص تمويلها المزمع لا يزال يهدد بترك الناس دون مساعدة.

وفي الختام، تود البرازيل أن تؤكد مرة أخرى دعمها لعمل المنسق الخاص. ونشكر السيد فينسلاند على انفتاحه وصراحته مع مجلس الأمن وعلى مشاركته مع جميع الأطراف. ونشيد أيضاً بجهود البلدان، ولا سيما بلدان المنطقة، التي ما فتئت تعمل بلا كلل لتحقيق بعض أوجه الهدوء وتهدئة الحالة في الميدان.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته المفيدة والمؤثرة.

لها عواقب وخيمة. ندعو إلى ضبط النفس وتجنب أي تدبير يقوض الطابع التاريخي أو الديمغرافي أو الديني أو الثقافي للمدينة.

ونلاحظ أيضا أن الحالة الأمنية في الضفة الغربية مستمرة في التدهور. ووفقا للإحصاءات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كان هذا العام الأكثر دموية منذ عام ٢٠٠٥. فقد أسفرت الغارات والعمليات المتكررة التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي عن مقتل أكثر من ٨٠ مدنيا فلسطينيا وإصابة حوالي ٥٠٠ ٧ حتى الآن في عام ٢٠٢٢. ويجب على وكالات إنفاذ القانون الإسرائيلية أن تراعي مبادئ الضرورة والتناسب والتمييز.

ثالثا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، نقر بتدابير بناء الثقة مثل تصاريح العمال الفلسطينيين وتيسير حركة الأشخاص والبضائع في غزة. ومع ذلك، ينبغي أن تأتي هذه الجهود أيضا مع عملية سياسية شاملة وبعيدة المدى تشارك فيها إسرائيل وفلسطين بشكل بناء، بهدف مشترك يتمثل في معالجة الأسباب الهيكلية للنزاع. وفي ذلك الصدد، نرحب باجتماعات من قبيل اجتماع صيغة مجموعة ميونيخ، والمناقشات بشأن مبادرة السلام العربية، والاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، الذي عقد خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، والغرض منها جميعا هو تشجيع التدابير الرامية إلى إعادة بناء الثقة وتعزيز حل الدولتين.

إن دعم المجتمع الدولي، ولا سيما التزام كل من الرئيس عباس ورئيس الوزراء لابييد بحل الدولتين، يستحقان تقديرا كبيرا. فهذا هو الطريق إلى الأمام. لقد حان الوقت لاستئناف العملية السياسية تحت رعاية المجتمع الدولي، على أمل أن يكون ذلك تحت قيادة أنشط لمجلس الأمن.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

يساور الهند القلق إزاء الخسائر المؤسفة في أرواح المدنيين، وتكرر دعوتها إلى الوقف الكامل للعنف والهجمات على المدنيين،

كما نشكر الأردن والسويد على استضافة اجتماع وزاري لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). والمملكة المتحدة داعم مالي وسياسي طويل الأمد للأونروا وترحب بدعمها المستمر للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة. ونشجع على إجراء المزيد من الحوار بين الشركاء لضمان قدرة الأونروا على الوفاء بولايتها.

وفي الختام، لن يتحقق السلام إلا من خلال حوار هادف بين الأطراف يعالج دوافع عدم الاستقرار والعنف في الأجل القريب. ونشجع على زيادة المشاركة وتعزيزها بغية تحقيق ذلك الهدف.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته المستفيضة جدا.

وأود أن أبدأ اليوم بتمنياتي لأصدقائنا وزملائنا اليهود بسنة جديدة سعيدة جدا. إن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو تبين مرة أخرى التقدم المحدود جدا الذي أحرز في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ومن المؤسف أن الواقع يتسم بالانتكاسات التي ساركتز على ثلاثة منها اليوم.

الانتكاسة الأولى هي توسيع المستوطنات، الذي يقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين. إن بناء المستوطنات وتوسيعها وكل ما يترتب عن ذلك، مثل نقل المستوطنين ومصادرة وهدم الممتلكات وتشريد السكان الفلسطينيين، كما يحدث في مسافر يطا والشبخ جراح، من بين أماكن أخرى، يشكل انتهاكات للقانون الدولي وعدد من قرارات الأمم المتحدة. ولذلك، ندعو المكسيك مرة أخرى إلى وقف جميع الأنشطة المتصلة بتوسيع المستوطنات.

الانتكاسة الثانية هي العنف المتزايد باستمرار. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد تواتر حوادث العنف ونشجب الهجوم الذي وقع قبل بضعة أيام في حولون وتوفيت فيه امرأة إسرائيلية. وكما قال المنسق الخاص، فإن الحالة الهشة في القدس الشرقية تثير القلق أيضا. إن الاستقراوات التي وقعت في ساحات الحرم القدسي الشريف/المسجد الأقصى غير مقبولة، نظرا لأنه، كما رأينا في مناسبات أخرى، قد تكون

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

منذ البداية، كانت إدارة بايدن واضحة في دعمنا لحل الدولتين. وهذا لم يتغير. وكما أوضح الرئيس بايدن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع الماضي، وأقتبس.

”يظل حل الدولتين الذي يتم من خلال التفاوض أفضل طريقة لضمان أمن وازدهار إسرائيل في المستقبل - ويعطي الفلسطينيين الدولة التي يستحقونها.“ (انظر A/77/PV.6).

ولسنا وحدنا في الضغط من أجل هذا السلام. والواقع أن قاعة الجمعية العامة ضجّت بالنداءات الداعية إلى حل الدولتين خلال الأسبوع الرفيع المستوى. وألقى رئيس الوزراء لايبيد خطابا شجاعا وحاماسيا (انظر A/77/PV.8) عبر فيه عن رؤيته لدولتين لشعبين. وينبغي عدم الاستهانة بأهمية ندائه من أجل السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأود أيضا أن أؤكد ببيان الرئيس عباس (انظر A/77/PV.10) والتزامه المعلن باللاعنف وتأكيد على دعمه لحل الدولتين. وقد حان الوقت الآن لتحويل تلك الأقوال إلى أفعال وإحراز تقدم حقيقي ومستدام. ويتعين على الطرفين أن يعملوا بحسن نية للتوصل إلى دولتين لشعبين. ولا توجد طرق مختصرة لإقامة الدولة.

وفي ذلك الصدد، نعارض بشدة الإجراءات الانفرادية التي تزيد من حدة التوترات وتبعدنا أكثر عن حل الدولتين، الأمر الذي يبعدنا بدوره عن السلام. ويشمل ذلك الهجمات الإرهابية والتحرير على العنف ضد الإسرائيليين. ويضم ذلك خطط تطوير الحي الاستيطاني هار جيلو الغربي، التي من شأنها أن تزيد من تفتيت الضفة الغربية، وعمليات الهدم المحتملة في مسافر يطا. ويشمل أيضا العنف الذي يتعرض له الفلسطينيون في أحيائهم على أيدي المستوطنين الإسرائيليين، الذين ترافقهم قوات الأمن الإسرائيلية في بعض الحالات. وأشار أيضا إلى أن الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء تزايد التوترات والعنف في الضفة الغربية فيما بين الفلسطينيين، بما في ذلك الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في جنين ونابلس. ونشعر بالقلق إزاء الاتجاه العام للعنف المتزايد.

ولا سيما النساء والأطفال. وبالمثل، يساورنا القلق إزاء أعمال الإرهاب وحوادث العنف التي وقعت مؤخرا في إسرائيل والضفة الغربية. ونذكر أيضا التوترات المحيطة بالأماكن المقدسة في القدس، بسبب الأعمال الاستنزائية والخطب الرنانة. يجب احترام الوضع التاريخي والقانوني الراهن في الأماكن المقدسة في القدس والتمسك به. وتتواصل أيضا الإجراءات التي حددها المنسق الخاص في إحاطته. ويتعين أن نتوقف.

ولا يزال الفلسطينيون يواجهون مصاعب اقتصادية وإنسانية شديدة. ويجب إعطاء الأولوية لإيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى السكان المدنيين الفلسطينيين. وتتواصل الهند، من جانبها، دعم الشعب الفلسطيني من خلال شراكتها الإنمائية الثنائية، التي تغطي قطاعات واسعة النطاق مثل الصحة والتعليم وتمكين المرأة وتنظيم المشاريع وتكنولوجيا المعلومات. ويتم تقديم منح دراسية للطلاب الفلسطينيين والمسؤولين في السلطة الفلسطينية كل عام لتلقي التعليم والتدريب في مؤسسات تعليمية رائدة. إن المنح الدراسية مفتوحة أيضا للاجئين الفلسطينيين من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ودعم المؤسسات الفلسطينية الشعبية في مبادراتها الإنمائية. كما يمتد دعمنا إلى الأونروا من أجل خدماتها الإنسانية. واعترافا بالوضع المالي الحالي للأونروا، قمنا بدفع دفعة من تبرعاتنا لعام ٢٠٢٢ البالغة ٥ ملايين دولار للوكالة.

في الختام، أود أن أقول إن التطورات في فلسطين تؤكد فقط الحاجة الملحة إلى الحوار السياسي بين إسرائيل وفلسطين من خلال استئناف المفاوضات المباشرة الرامية إلى إقامة دولة فلسطين تنعم بالسيادة والاستقلال ومقومات البقاء، وتعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل. ونعتقد أنه لا بديل عن حل الدولتين عن طريق التفاوض، وفي ذلك السياق، نرحب بالبيان الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل في الجمعية العامة الأسبوع الماضي (انظر A/77/PV.8) الذي يؤيد هذا الحل. وتقف الهند على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي باستئناف المفاوضات وتيسير عملية السلام من أجل تحقيق حل الدولتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا. أشكر السيد فينسلاند على إحاطته وأكرر التأكيد على أنه يحظى بدعم فرنسا الكامل.

لا يزال إنهاء التدابير الانفرادية يحظى بالأولوية. ويقوض الاستعمار، الذي يتعارض مع القانون الدولي، أي إمكانية لاستئناف عملية السلام وحل الدولتين الذي يفترض أن تثمر عنه. ولذلك تطلب فرنسا إلى إسرائيل أن تنهي ما تجرّه حاليا من عمليات لتوسيع المستوطنات القائمة أو إنشاء مستوطنات جديدة. ويجب أن تتوقف عمليات الهدم والإخلاء. ونذكر أيضا بأهمية احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة.

إن التقاعس لم يعد خيارا. ولا بد من استعادة الأفق السياسي. وفرنسا عازمة على العمل سعيا لتحقيق تلك الغاية وستدعم جميع المبادرات الرامية إلى جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات. ويجب استئناف المفاوضات المباشرة على وجه الاستعجال. ويكمن السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام العادل والدائم للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة بأسرها في حل يشمل دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتكون القدس عاصمة لكليهما. ونرحب بسعة الأفق التي أبدتها رئيس الوزراء الإسرائيلي في المناقشة العامة الأخيرة للجمعية العامة (انظر A/77/PV.8). وفي الواقع، نأمل أن تترجم أقواله إلى أفعال.

وتدعو فرنسا مجلس الأمن إلى اتخاذ خطوات نحو استئناف مفاوضات السلام في أسرع وقت ممكن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

إن عدم الاستقرار في الضفة الغربية لا يصب في مصلحة إسرائيل ولا في مصلحة الشعب الفلسطيني. وندعو كلا الجانبين إلى العمل من أجل السلام دون إبطاء. وتقوم الولايات المتحدة بدورها في المساعدة. وفي تموز/يوليه، أعلن الرئيس بايدن، أثناء وجوده في المنطقة، عن عدد من التدابير لتحسين ظروف الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك تمويل إضافي للأونروا. ونعمل الآن على توسيع خدمات الجيل الرابع من الاتصال الرقمي بغزة والضفة الغربية وتحسين إمكانية الوصول إلى جسر النبي. ونشجع حكومة إسرائيل على المضي قدما بتلك المشاريع بسرعة. ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمفردنا. ونحض بقوة البلدان التي تتبنى الدعم للشعب الفلسطيني على تحويل تلك القناعة إلى تحسينات ملموسة على أرض الواقع. وندعو السلطة الفلسطينية إلى كفالة احترام حقوق الإنسان والامتناع عن دفع مبالغ مالية لمن يلحقون الأذى بالإسرائيليين. فتمتع السلطة الفلسطينية بالقوة والشرعية يصب في مصلحة المنطقة بأسرها. وقبل أن أختتم بياني، أود أن أحيط علما بالزيارة التاريخية التي قام بها وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة إلى إسرائيل في وقت سابق من هذا الشهر. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع إسرائيل وجيرانها لتوسيع نطاق العلاقات في جميع أنحاء المنطقة، وسنسعى جاهدين للتأكد من أن تلك العلاقات الجديدة تعود بالنفع على الفلسطينيين أيضا.

وحتى لو لم تكن الظروف الراهنة صالحة للتفاوض، يجب ألا نتراجع ونستخف بالمسألة. ويمكن للمجتمع الدولي، بل ويجب عليه، أن يتخذ خطوات لتهيئة الظروف المؤاتية للتفاوض بشأن الحل القائم على وجود دولتين. وسيشكل ذلك تحديا حقيقيا، ولكنه تحد يجب أن نخوضه معا. ولن تتردد الولايات المتحدة في العمل مع شركائها لبناء مستقبل أكثر إشراقا وسلاما.